الدولة الضعيفة والتمرد الأممي : منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله في لبنان نموذجاً

بقلم بواتز آتزيلي (باحث زميل، مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية)

" لا نريد إبقاء هذا السلاح الى الأبد. لا نريد الإستمرار بتحمل هذه المسؤولية. سنكون ممتنين للأبد عندما يكون هناك دولة قوية وجيش قوي يحمي لبنان، جنوبه، قراه وكل بلداته" (السيد حسن نصر الله، قائد حزب الله، في خطاب له بعنوان " هذه الحكومة هي حكومة أمن وطني أميركي،" آب، 2007).

بدا لبنان في أوائل صيف 2006 على حافة الإرتقاء. فإقتصاده كان يُظهر، أخيراً، إشارات إنتعاش بعد سنوات من الركود، عاد السياح الى شوارع بيروت المفعمة بالحيوية والى البيوت الجبلية الصيفية الباردة، وكان العمران في كل مكان. فبعد عقود من خضوع الجنوب للإحتلال الإسرائيلي والسيطرة السورية على الجزء المركزي من البلاد، كان لبنان يستعيد، تدريجياً، تقليده الديمقراطي بعدما أُجبر السوريون على الخروج بمقاومة شعبية وضغط دولي. كل شيئ كان يسير جيداً. أو هكذا كان يبدو – الى حين نشوب الحرب التي أقحمت إسرائيل في قتال عنيف ضد حزب الله وتسببت بدمار هائل وخسائر في الأرواح في إسرائيل، وأكثر منه بكثير في لبنان أيضاً.
وبصرف النظر عمن يقع عليه اللوم في الحرب، إستفزازات حزب الله أو ردة فعل إسرائيل المبالغ بها، فإن المشكلة المحددة، بحسب ما تناقش هذه الورقة، هي ضعف دولة لبنان. فضعف الدولة اللبنانية وفشلها بوظيفتها كدولة، أكثر من أي عامل آخر، هو ما يجر لبنان، مرة تلو الأخرى، الى التورط في صراعات خارجية. فالحوافز والظروف التي يوفرها ضعف كهذا لرجال حرب العصابات، إرهابيين أمميين ومجموعات مسلحة شبه حكومية، أو متمردين هي التي تخلق الرابط بين فشل الدولة والصراع الخارجي.

إن الرابط بين ضعف الدولة أو فشلها والإرهاب هو اليوم موضوع النقاش المشترك لدى قسم كبير من العالم الغربي. فالإستراتيجية الأمنية الوطنية الأميركية لعام 2006 تصرح بأن " أحداث 11 أيلول 2001، علمتنا بأن الدول الضعيفة، كأفغانستان، بإمكانها أن تشكل خطراً عظيماً على مصالحنا الوطنية بقدر الدول القوية. إن الفقر لا يصنع من الفقراء إرهابيين وقتلة. مع ذلك، فإن الفقر، المؤسسات الضعيفة، والفساد بإمكانها أن تجعل الدول الضعيفة عرضة لإستهداف الشبكات الإرهابية وكارتلات المخدرات داخل حدود

هذه الدول" (بوش 2006). وبشكل مشابه، ذكرت إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لعام 2003 إخفاق الدولة على أنه إحدى التهديدات الأساسية الخمس التي تواجهها أوروبا، وتربط هذا التهديد ً بالإرهاب، بشكل خاص (سولانا، 2003).

ومع هذه المعرفة والنقاش الشائع المتعلق بالرابط بين فشل الدولة والإرهاب، من المفاجئ إكتشاف مدى ضآلة النقاش النظري الموجود حول العلاقات الفعلية بين ضعف الدول وأرجحية أن تعمل هذه الدول كقواعد أو " ملاذات آمنة " لمنظمات الإرهاب أو حرب العصابات (أستخدم هنا مصطلح " التمرد"، الذي يتضمن الإرهابيين ومنظمات حرب العصابات وتحمل معاني أقل سلبية، بما أنه في سياق العلاقات مع الدولة، تعتبر ديناميكيات المنظمات الإرهابية وأنواع أخرى من التمرد، كمجوعات حرب العصابات، متشابهة غالباً) . فالحكمة التقليدية تحوي، بطريقة غامضة نوعاً ما، افكرة القائلة بأن فراغ السلطة الذي يتواجد عندما تكون الدولة فاشلة يستجر منظمات التمرد. وفي حين أن هذا المفهوم صحيح جزئياً، فإن هذه الورقة تهدف الى تطوير النقاش ودفعه قدماً بالمحاججة بأن فشل الدولة يخلق بيئة توفر أرضية لتفريخ التمرد بطرق أخرى عديدة أيضاً. وإضافة الى إفتقار الدولة لفرض القانون والنظام، توفر الدول الفاشلة بيئة صديقة لمنظمات من هذا النوع بسبب مستويات الإنتماء للدولة، (إحدى متغيرات هذا النقاش حول الإفتقار للشرعية هو أن الدولة لا تستطيع السيطرة على اللاجئين عبر الحدود أو دمجهم، ما يخلق ضمن مجتمعات اللاجئين ظروفاً تعتبر ناضجة للتمرد كي يَنمي الدعم) ، لأنها لا تستطيع مقاومة محاولات خارجية لإستخدام منظمات من هذا النوع كبدائل، ولأن مستوى العنف الداخلي المرتبط بالدول الفاشلة يخلق الطلب على حلفاء مسلحين، ولأن الإفتقار لخدمات الدولة ومؤسساتها يسمح للمنظمات بالعمل كـ " دول بديلة" لتكسب بذلك المشروعية الضرورية لأهدافها العنيفة العابرة للحدود.

هذه الورقة تقارب السؤال العام بشأن ضعف الدول والتمرد الأممي، أولاً بعرض عدد من العوامل التي قد تجعل من الدول الضعيفة والفاشلة دولاً مرشحة وجيدة لإرساء قواعد حركات التمرد والإرهاب. ثانياً، تدرس هذه الورقة الطريقة التي إستخدمت فيها منظمة التحرير الفلسطينية (في السبعينات والثمانينات) وحزب الله (منذ العام 1982) ضعف وفشل الدولة اللبنانية للدفع قدماً بأجندتهما الأممية الخاصة.

إن لبنان حالة مثالية لدراسة الصلة بين فشل الدولة ومنظمات التمرد الأممي لسببين رئيسين. أولاً، إنه يوفر أرضية خصبة لإستكشاف هذه الصلة، بما أن منظمات من هذا النوع كانت قد أرست قواعدها على الأرض اللبنانية منذ الستينات، وبشكل أكثر جلاء وبروزا، منذ العام 1970. ثانياً، هذه المنظمات تنوعت وإختلفت، الى حد كبير، بما يتعلق بالعضوية، الهيكلية التظيمية، والعقيدة الإيديولوجية. هذا الواقع يقي من الإستنتاجات التي لا تنطبق سوى على مجموعة ضيقة من المنظمات. ثالثاً، إن لبنان فريد من نوعه بين الدول الفاشلة من حيث أن لديه نظام سياسي مفتوح نسبياً ولديه، على الأقل، الإمكانية لإقتصاد مزدهر. وبهذا المعنى، فإن حالة لبنان يمكن أن تساعد بالتحقق من دور الفقر والقمع السياسي في تشجيع إنتشار المنظمات الإرهابية.

إني أعرِّف منظمات التمرد الأممية كفاعلين غير حكوميين يستخدمون العنف لتحقيق أهدافهم السياسية؛ على الأقل بعض هذه المنظمات تمتد الى خارج الحدود الدولية لبلدانها. في كل الأحوال،وببساطة، بدلاً من توظيف مصطلح " منظمات إرهابية"، فإني أستخدم مصطلح " التمرد الأممي" أو " منظمة تمرد أممية" لسببين. الأول، إن مصطلح " الأممي" هام للحفاظ على حدود الدراسة، بما أن الديناميكيات التي تتحكم بالعلاقات بين الدولة والجماعات المسلحة التي هي عبارة عن فاعلين محليين بالكامل قد تكون مختلفة،

بشكل بارز، عن ديناميكيات المجموعات الأممية. ولأهداف هذه الدراسة، فإن المنظمات الأممية هي تلك التي إما هدفها أو مصدرها الرئيس من القوة البشرية (أو كلاهما) مستمدين من خارج حدود الدولة. ثانياً، إني أذكر مجموعتي الإرهاب وحرب العصابات بما أن لدى كليهما، بالأساس، مجموعة الحوافز والضوابط نفسها أمامها عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع دول ضعيفة. فالمنظمة الإرهابية هي التي تستهدف مدنيين، عن عمد، في نزاعها لتحقيق أهدافها. أما منظمة حرب العصابات، بالمقابل، فلا تستهدف المدنيين عمداً وتركز على المقاتلين الأعداء. ويشمل مصطلح " تمرد" نوعيْ المجموعتين.

التمرد الأممي والدول الفاشلة

كان الرابط بين التمرد (وأحياناً منظمات إرهابية) ودول فاشلة أو ضعيفة مطروحاً غالب الأحيان في السنوات الأخيرة. إن المفهوم القائل بأن المنظمات الإرهابية يمكنها العثور على ملاذات آمنة في دول كهذه منبثق، بشكل بارز، من مثل القاعدة في أفغانستان، إلا أنه مفهوم لا يزال متخلفاً بجوهره بالمعنيين النظري والتجريبي. وفي حين تؤكد أعمال عديدة، ببساطة، على حقيقة تناسبية الدول الفاشلة كبلاد مضيفة للإرهابيين الدوليين (مثلاً، فوكوياما 2004)، فقد بدأ، مؤخراً، أدب متنامي لباحثين بدرس عدد من جوانب علاقة التمرد الأممي مع دول فاشلة أو ضعيفة.

إحدى جوانب هذا النقاش الناشئ هو الجدل الأساسي، المستمر حتى وقت قريب ضمن مجال باحثي التطوير، حول ما إذا كان يجب، أو لا، " تثبيت " قضية الدول الفاشلة أو الضعيفة. فمن جهة، قد يحاجج المرء بالقول بأن ترابط عالم اليوم لا يتيح وجود خيارات أخرى. أما التعبير الأوضح والأبرز لوجهة النظر هذه فهي مقالة روبرت كابلان عام 1994، "الفوضى المقبلة " (كابلان 1994). إذ يتكهن كابلان بالطفح الحتمي للمشاكل مثل النمو السكاني، الفقر، والإنقياد السيء للحقلين الإقتصادي والإجتماعي بإتجاه الحقل الأمني، ومن إنقياد العالم النامي للعالم المتطور. ومن جهة أخرى، قد يعارض المرء الفكرة التي تقول بأن تثبيت مشاكل الدول الضعيفة والفاشلة تخلق تحليلاً خاطئاً للمشاكل التي تواجهها دول كهذه وتضر، بشكل أساسي وجوهري، قدرتنا على فهم ومساعدة هذه الدول لتخطي ضعفها (لامباش 2004؛ لامباش 2006).

هناك رابط آخر بين الإرهاب الأممي وضعف الدول هوعلاقتهما بالدمقرطة. ففي حين يؤكد دورف (2005)، على سبيل المثال، على العلاقة الجوهرية بين شرعية الدولة (لا شرعيتها) والدولة الفاشلة (التي قد تقود بعد ذلك الى خلق ملاذات آمنة للإرهاب)، تشير إريكا شينوويث الى أن التوجه الى موازنة ومساواة قوة الدولة مع الديمقراطية أمر ينطوي على مغالطة: بإمكان الديمقراطيات أن تكون دولاً ضعيفة جدا، في حين يمكن للدول القوية أن تكون محكومة من قبل أنظمة سلطوية. ويشير قسم آخر لأدب البحث في مسألة الدول الفاشلة – الإرهابيين الى الحاجة للمجازفة بما يتخطى التأكيد البسيط على العلاقات. إذ هناك أنواع عديدة من الدول الضعيفة، بحسب ما يحاجج الباحثون، تشكل مخاطر مختلفة ويجب التعامل معها بوسائل مختلفة. في هذا الصدد، يقترح كين مينكاهوس (2003) بأن ما يسميه " شبه دول"، ضعيفة وعاجزة لكن لا تزال تقوم بوظيفة الدولة، كباكستان وإندونيسيا، هي دول أكثر ميلاً للإرتباط الإرهابي من دول هي أكثر " إنهياراً " بشكل حقيقي، كالصومال. ويدعو ستيوارت باتريك الى الإلتفات، بما يخص

سياق البحث حول التمرد، الى التمايز الموجود بين الدول العاجزة عن حكم أراضيها وتلك الغير مستعدة للقيام بذلك (باتريك 2006).

في كل الأحوال، إن التركيز في جميع هذه الأعمال، هو تركيز ضيق: فـ "جدل الدولة الفاشلة يحافظ على الفكرة القائلة بأن عجز الدولة على السيطرة على أراضيها يخلق فراغ سلطة بحيث يمكن لفاعل غير حكومي الإستيلاء على سلطة الدولة بالقوة والتمتع بحرية العمل ضمن الدولة" (واهليرت 2007). فالفرضية هنا تقول بأن النقص الموجود في سيطرة الشرطة أو السيطرة العسكرية يسمح لهذه المنظمات بتأسيس قواعد تدريب أو مراكز قيادة في الدول الضعيفة. هذه الفرضية غالباً ما تكون صحيحة، بالطبع، لكني أقول بأن هذا جزء من القصة لا غير. فمنظمات التمرد قد تجد تطابقاً جيداً لها في دول ضعيفة لأسباب هامة عديدة أخرى أيضاً. ولاحقاً أعرض ظروف الدول الضعيفةالتي تجعلها قابلة لإستضافة منظمات إرهابية والآليات التي قد تستغل من خلالها هذه المنظمات ضعف الدول للدفع قدماً بأجندتها. بعدها أبرهن الكيفية التي لعبت فيها هذه الظروف والحوافز لصالح منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله في لبنان.

لبنان : ضعف الدولة المزمن

إن لبنان، كمعظم الدول الأخرى، وُلد دولة ضعيفة. في كل الأحوال لم يكن ضعيفاً بشكل فريد من نوعه، بل هو إمتلك بعض العوامل التي كان يجب أن تعطيه إمكانية أن يصبح دولة أقوى. فـ " لبنان الكبير" كان عملية خلق إصطناعية عندما أُسس في العام 1920 من قبل الإنتداب الفرنسي. وبرغم أنه عربي الإثنية واللغة بغالبيته الساحقة، فقد ضمت الأرض اللبنانية داخل حدودها مروحة كبيرة من المجتمعات الطائفية (الدينية)، ذات إنتسابات وإلتحاقات متشعبة ومصالح إقتصادية وسياسة متنوعة (في كل الأحوال، هذا ليس كي نجادل بأن القرار الفرنسي مجرد من أي إنجاز وتقدير. فوجود جوهر قوي للدولة في " جبل لبنان" كان أمراً بالإمكان المناقشة بشأنه بكل تأكيد في ذلك الحين ليشمل إمكانية تشكيل دولة قوية ومستقرة مستقبلاً في " لبنان الكبير") . في كل الأحوال، وفي حين أن سجل الإنتداب الفرنسي بما يتعلق بترسيخ القاعدة المؤسساتية للدولة هوسجل مختلط، لم يكن لدى لبنان المستقل إمكانية أكبر(لكن ليس أقل بالتأكيد) لبناء الدولة من دول أخرى في المنطقة (حوراني 1968؛ خوري 1987).

مع ذلك، لم يتدبر لبنان أمره في بناء دولة قوية منذ الإستقلال، وحتى عندما لم تكن الدولة منهارة بالكامل، كما كان الحال في الحرب الأهلية عام 1975- 1976، كان ضعيفاً جداً وويعاني من عسر وظيفي بعدد من المعاني. أولاً وقبل كل شيئ، لم تتدبر الدولة أبداً مسألة إحتكار الإستخدام المشروع للقوة في الجيش والشرطة المتحكم بهما من قبل الدولة، الشرط الضروري الذي لا بد منه لأية دولة قوية. إذ كان جيش لبنان، كقاعدة، ضعيفاً، غير فعال، وعاجز عن فرض سلطته على الميليشيات والمنظمات شبه العسكرية المتنوعة، التي غالباً ما مارست العنف المنظم كممارسة إعتيادية. هذا التوجه كان، بالطبع، معبَّراً عنه أكثر خلال الحرب الأهلية عام 1975 - 1976 وفي السنوات العشر التي تبعت ذلك، لكنه كان ظاهراً قبل الحرب بوقت طويل. إن ضعف الجيش اللبناني ناشئ من حجمه الصغير نسبياً و سلاحه المتواضع، بنيته الإثنية، والأهم من كل ذلك، بسبب إفتقاره للإجماع السياسي بما يتعلق بدوره (ماك لورين 1984؛ رابينوفيتش 1985؛ أوين 1992؛ الخازن 2000؛ باراك 2006). وبرغم الزيادة الهامة في عديد الجيش اللبناني، لم يصل الإنفاق العسكري للبنان في العام 2004، على سبيل المثال، إلا الى 540.6 مليون دولار. هذا المجموع لم يشكل سوى 3.1 من ناتج لبنان القومي لتلك السنة. هذا المقدار قد يكون كافياً في " جوار هادئ

"، لكن بالكاد يكون كافياً في الشرق الأوسط. كما أن هذه السمة للبنان حرمت الدولة أيضاً من الوسائل لتجاوز قواعد السلطة المحلية، كما شوهد بوضوح في محاولة الجيش اللبناني الأخيرة للتغلب على كادر صغير جداً من مقاتلي فتح الإسلام الذين كانوا تحت الحصار في مخيم نهر البارد للاجئين.

ثانياً، كان لبنان عاجزاً، (وغير مستعد في الغالب أيضاً) لإنشاء نظام ضريبي ممركز يمكنه من إستخلاص عائدات كافية، لأهداف عسكرية ومدنية. فالمستوى الضريبي في لبنان كان منخفضاً منذ بداية الدولة، لكنه بالكاد إرتفع من ذلك الحين (مع بعض التحسن في العقد الأخير). هذا التوجه كان ، بالطبع، أكثر وضوحاً بكثير ما بين عامي 1975 و 1989، عندما كان هناك أجزاء من البلاد مسيطر عليها من قبل ميليشات أو قوات أجنبية مختلفة وكانت بعيدة المنال ويتعذر الوصول إليها، عملياً، بالنسبة للحكومة المركزية. وكانت مناطق من هذا النوع، في غالب الأحيان، عرضة للنظام الضريبي الميليشياوي المنافس. إضافة لذلك، إن الزيادة الهائلة في حجم الإقتصاد اللا شرعي واللا رسمي خلال هذه السنوات كان يعني بأن قدرة الدولة على فرض الضريبة على شعبها كانت أقل حتى. هذا الإقتصاد كان، تعريفياً، خارج حدود الإقتصاد النظامي الإعتيادي. وبذلك، تستنتج جويس ستار (1984: 69-78) التالي : " إن الصعوبات المالية الصميمية للحكومة (الخزينة) هي في قدرتها - أو عجزها – على فرض الضريبة، جبايتها، وجدولتها." كما أن ضعف الدولة معبَّر عنه أيضاً داخل هيكلية إيراداتها. فالنسبة المئوية للضرائب الغير مباشرة، التي من الأسهل كثيراً التحكم بها وتحتاج الى مقدار من إجراءات الفرض أقل بكثير من الضريبة المباشرة، هي نسبة عالية. ففي العام 2003، على سبيل المثال، وصل حجم المدخول، رأس المال، والملكية الى 18 % فقط من إيرادات الحكومة (هاغتون 2004). وفي حين أن القاعدة الضريبية الضعيفة هذه لا تسمح بالحفاظ على جيش قوي، فإنها تحد أيضاً من مدى البيروقراطية المدنية كما تحد من مستوى الخدمات التي بإمكان الدولة توفيرها.

هذه الدوائر البيروقراطية والخدمات هي المكوِّن الثالث لضعف لبنان. ففي حين تبدو البيروقراطية اللبنانية ، رسمياً، بأنها حديثة، ممركزة، ومنطقية، فإن وظيفتها الفعلية غالباً ما تشابه مجتمعاً أكثر تقليدية ، إقطاعياً، ومقسماً. فالنظام البيروقراطي، كالنظامين السياسي و العسكري، مبني على مبادئ طائفية. علاوة على ذلك، إن هذه الصفة الغير رسمية لمؤسسات الدولة اللبنانية تظهر مرونة لافتة للتغيير، برغم الحرب الأهلية، الإحتلال الأجنبي، وتحولات السلطة في رأس الهرم (غراسماك 1964؛ إسكندر 2964؛ خلف 1987؛ كسرواني 1987؛ مقدسي 2000). كما أن النظام، بطبيعته، هو نظام موروث بشدة. فتركيز السلطة - السياسية، الإجتماعية والإقتصادية- في أيدي بضع عائلات من الزعماء ميزة دائمة لهذا النظام. أما قواعد السلطة هذه فهي القنوات التي من خلالها تعمل الحكومة، ومن خلالها يتم جمع الضرائب وتوزيع المكاسب. إن الطبيعة التوارثية للعملية البيروقراطية – التي بجوهرها تبادل المصالح والمكاسب مقابل الولاء – تطيل الى ما لا نهاية ضعف مؤسسات الدولة وتحافظ على المؤسسات المجتمعية والعشائرية. (خلف 1987؛ كسرواني 1987؛ الخازن 2000).

أما بما يتعلق بالخدمات وتقديم الصالح العام، فالصورة متشابهة. فقدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كالكهرباء، والمياه، بالإضافة الى بناء البنية التحتية وصيانة المدارس والمستشفيات، هي قدرة محدودة للغاية. وهذا الأداء المتواضع للدولة كاد أن يتوقف حتى خلال الحرب الأهلية. أما المحاولات المبذولة لإصلاح النظام، كتلك التي قامت بها إدارة الرئيس شهاب القوية نسبياً في أوائل الستينات، أو تلك التي جرت في التسعينات، فكانت محدودة القدرة على تنفيذ تغييرات سياسية كاسحة (هادسون 1985؛ كسرواني

1987؛ حريق 1993؛ أبو الحسن 1998؛ باراك 2003؛ الزين 2004). علاوة على ذلك، إن نموذج توزيع تلك التقديمات العامة الضئيلة التي تقوم الدولة بتزويدها هو نموذج منحرف ومشوه بشدة. فالمناطق المحيطة، خاصة الجنوب والبقاع، بالإضافة الى ضواحي بيروت الغربية، هي، حكماً، مناطق مهملة بما يتعلق بالخدمات وإستثمارات الحكومة (الخازن 2000).

أما المعنى الأخير الذي يعتبر فيه لبنان دولة ضعيفة فلا يتعلق كثيراً بقدرة مؤسسات الدولة المادية، إنما بدرجة الشرعية المتدنية التي تتمتع بها الدولة. فبما يتعلق بالشرعية والإنتماء للدولة، واجه لبنان كدولة مستقلة حديثاً تحديات من فوقه وتحته. وفي حين تدرك الغالبية الآن بأن إمكانية إلحاق لبنان بدولة مجاورة أو تشكيل دولة أصغر تكون أكثر تجانساً هو أمر غير واقعي، فإن إنتماء اللبنانيين الإيجابي لدولتهم لا يزال محدوداً جداً.

عندما أنشأ الفرنسيون دولة لبنان الكبير في العام 1920، قاوم كثير من سكانه، بشكل مفهوم، هذه الفكرة. فكثير من النخب السنة المتحدين في الدولة الجديدة كانوا مستثمرين في المشروع القومي العربي، وبالتحديد، في متغيره سوريا الكبرى : "كان موقف المسلمين هو أنه قد تم تجريدهم من دولهم ذات الأكثرية المسلمة بكونهم تم فصلهم عن مجتمعهم الإسلامي الأوسع وتطعيمهم في مجتمع صغير بظل الهيمنة المسيحية" (أبو الحسن 1998). لم يكن السُنة المجتمع الوحيد الذي لديه تحفظات بشأن مفهوم لبنان. فكثير من نخبة الأرثوذكس اليونانيين، على سبيل المثال، كانوا يفضلون وحدة عربية أو سوريا الكبرى على لبنان الذي يهيمن عليه الموارنة. أما ضمن المجتمع الماروني، فقد أيدت بعض العناصر دولة أصغر وأكثر تجانساً في جبل لبنان، تكون إما مستقلة وإما جزءاً من سوريا ذات إستقلال ذاتي، كما دعم عدد من الدروز مبدئياً أيضاً قيام دولة أصغر من هذا النوع (التي سيشكلون فيها فئة هامة، وليس أقلية صغيرة). (بابيس 1990؛ الخازن 2000؛ زيسر 2000؛ فيرو 2003).

توصل المجتمعين الأكبر والأغنى، الماروني والسني، الى إتفاق في النهاية، هو الميثاق الوطني، الذي عمل كمبدأ أساسي للحياة السياسية اللبنانيةمن الأربعينات (هادسون 1985؛ الخازن 2000؛ زيسر 2000). وكما شرط مايكل هادسون(1985:44) "ن الميثاق، في كل الأحوال، دواء لأعراض النزاع الطائفي بدلاً من أن يكون شفاء له." ولهذا السبب، فإن مشكلة الإنتماء للبنان، أو فيما يتعلق بهذا الأمر، ستعاود الظهور مرة ثانية. ففي غياب غراء قوي كاف يربط اللبنانيين مع بعضهم في مجموعة متجانسة واحدة، تظل روابط هويتهم المشتركة مفتقدة للثبات بشكل خطير في الغالب الأعم. لقد ظل ضعف الدولة هذا، بما يخص الإفتقار لهوية مشتركة، سمة ثابتة للدولة ، وإنفجر، بالطبع، بشكل مخيف في الحرب الأهلية.

كان التفاعل اللبناني تجاه التدخلات الخارجية من قبل سوريا وإسرائيل مؤشراً للإفتقار الى هوية مشتركة ولعامل فاقم من هذه الإنقسامات. فالشخصيات الرئيسة المختلفة فهمت التدخل السوري في المشهد اللبناني على أنه تهديد للبنان ككل، لكن أيضاً كتهديد لفاعلين محددين في الحرب الأهلية. فبما أن السوريين غيروا من إنحيازاتهم خلال التدخل، بإمكاننا أن نرى التفاعل اللبناني يتغير أيضاً. (فالأحزاب اليسارية والمميزة بالمعارضة والعداوة للمبادئ التقليدية، التي دعمت بداية التدخل، توصلت الى رفضه بصفته تهديد لسيادة لبنان، وبالعكس. راجع وينبيرغر (1986). ومؤخراً، أصبح السياسي الماروني الجنرال السابق ميشال عون، وهو مقاتل شرس ضد التورط السوري في الثمانينات، داعماً متيناً ومخلصاً للوجود السوري في لبنان) .وبشكل مشابه، فهمت مجموعات مختلفة داخل لبنان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 بشكل مختلف. ففي حين عارض معظم السنة والمسيحيين التحرك الإسرائيلي، دعمت بعض

شرائح المجتمع الماروني، بالإضافة الى كثير من مسيحيي وشيعة الجنوب، مبدئياً، هذا الغزو، إما ضمناً أو صراحة (إيفرون 1987).

رغم أن إتفاق الطائف عام 1989 وإعادة إعمار الدولة مباشرة بعد ذلك حاولا مرة ثانية إكتساح الهويات الطائفية البالية، فإن هذه الهويات لا تزال، الى حد كبير جداً، جزءاً لا يتجزأ ًمن لبنان اليوم. فالمشكلة، والى حد لا بأس به، هي أن نفس المبدأ السياسي الذي يسمح بمقدار ما من المساومة والتسوية في لبنان – تأسيس مؤسسات الدولة على قاعدة مبدأ المشاركة في السلطة، أو تقاسم السلطة بين المجتمعات المختلفة - هو تخليد للهويات الطائفية أيضاً. وبذلك، كان لبنان كدولة، ضعيفاً جداً بمعنى الهوية والمعنى المؤسساتي. إن ضعف دولة من هذا النوع، كما طرحنا آنفاً، يخلق أرضية خصبة لمجموعات التمرد الأممي كي تستغلها. وتصف الفصول التالية الطرق المتنوعة التي بإمكان دولة ضعيفة أن تستخدمها لتعزيز قدرات مجموعات كهذه. وتناقش الطرق التي إستخدمت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله ضعف الدولة في لبنان.

منظمات التمرد والدولة الضعيفة في لبنان

الإفتقار لفرض قوة الحكومة:

إن الإفتقار لفرض قوة الحكومة هو السبب الأوضح الذي يدعو المتمردين لأن يجدوا بالدول الضعيفة قاعدة جذابة لهم و، بالواقع، القاعدة التي يتم التعامل معها معظم الأحيان بشكل واسع في أدب البحث الموجود. على الرغم من الطبيعة المتغيرة للإرهاب، لا تزال منظمة التمرد التي تريد تحقيق أهدافها الأممية السياسية بحاجة الى ملاذ آمن. وهناك الكثير مما يمكن للإنترنت أن يقوم به، كما أن وجود مكان مادي بإمكانه أن يخدم كمجال للتدريب، بالإضافة الى أن وجود منظمة لوجستية، والتوحد السياسي لا يزالان أمران لا مفر منهما لأية منظمة كي تصبح متحدية جدية وخطيرة بالنسبة لأعدائها. فالقاعدة تنشط في الأنظمة الإليكترونية لشبكات الحاسوب والأخبار وغيرها التي تقوم بتزويد المعلومات وتوسيع الإتصالات لتبلغ كل مكان، إلا أنها لا يمكن لها أن تتواجد حتى من دون قواعدها المادية في السودان، أفغانستان، باكستان، والآن في العراق.

إن ملاذاً من هذا النوع يمكن أن يُقام ويشيَّد داخل البلد الهدف، إذا كانت الدولة ضعيفة جداً (على سبيل المثال، كولومبيا)، لكن من الأرجح إنشاؤه خارجها. فبإمكان التمرد الأممي، بكل تأكيد، أن يؤسس قواعده في دول قوية. إن إرهاب الدولة موجود في كل زمان ومكان في الشرق الأوسط، كما هو موجود في مناطق أخرى (بايمن 2005). وما سوريا، إيران، وعراق صدام حسين إلا بعض الأمثلة عن هذه الظاهرة. مع ذلك، وفي حين أن مكاسب الدولة القوية الراعية لمنظمات التمرد عديدة، فإن هناك أشراك ومصادر خطر أيضاً. فالدول الراعية لديها أجنداتها الخاصة بها، التي يرجح أن تتشعب وتختلف عن تلك التي للتمرد. ففي حين تقوم بمساعدة المقاومة الفلسطينية، على سبيل المثال، فإن سوريا منعت، في أوقات مختلفة، المتمردين الفلسطينيين من العمل إنطلاقاً من أرضها وإستخدمتهم للدفع قدماً بمصالحها الخاصة.

لذا، هناك بعض الدوافع القوية جداً لمنظمة تمرد ما كي تسعى لملاذ آمن من حيث يمكنها أن تعمل بدرجة كبيرة من الإستقلال الذاتي، بمعنى آخر، العمل من مكان حيث، وببساطة، ليس هناك من قوة يمكنها منعها من القيام بذلك: في دولة ضعيفة أو قوية. ولأن حكومة الدولة الضعيفة لا يمكنها فرض حكمها الخاص، فإن من الأسهل بالنسبة للتمرد المسلح تأسيس مراكز قياداته معسكرات تدريبه والقيام بوظائفه السياسية داخل بلد كهذا. إن الحكم المستغل جانب النقص فيه هو، بالطبع، إحتكار إستخدام القوة على حساب الشرعية.

لقد وجد كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله في لبنان تماماً الملاذ المطلوب تماماً. فقبل العام 1976 كان النشاط المعادي لإسرائيل يتم، بغالبيته، من قبل فلسطينيين من قطاع غزة المسيطر عليه من قبل مصر (توقف الى حد كبير بعد العام 1956) ومن الضفة الغربية الأردنية. وفي فجر الهزيمة العربية عام 1976، كانت معظم عمليات التسلل والمقاومة الفلسطينية (التي هي الآن، والى حد كبير، في يد منظمة التحرير الفلسطينية المؤسسة حديثاً) مركزة في الضفة الشرقية للأردن. لكن في أيلول 1970، إتخذ ملك الأردن إجراءات صارمة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، مدفوعاً بشعور خطر القوة والإستقلال الذاتي المتناميين لمنظمة التحرير الفلسطينية والغمليات الإنتقامية العقابية لإسرائيل رداً على الهجمات داخل حدودها، وأغلق معسكرات التدريب لها. وبعد طردها من الأردن والتحكم بها بشدة في مصر وسوريا، لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية سوى دولة واحدة على الحدود مع إسرائيل لا تزال " مفتوحة للأعمال" : لبنان.

برغم أن لبنان كان البلد المضيف لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وله حدود مع إسرائيل، فإنه لم يكن المكان المثالي لمسرح التمرد الفلسطيني، حيث أن حكومته لم تكن، مطلقاً، شريكاً متحمساً في القتال ضد إسرائيل. فلبنان ساهم بمشاركة رمزية فقط في حرب 1948 ضد إسرائيل وتجنب المواجهة في عامي 1956 و 1967. وفي حين كانت القضية الفلسطينية ذات شعبية لدى الرأي العام اللبناني، فإن قادته كانوا أكثر تحفظاً، حتى أن المجتمع المسيحي الماروني القوي إستعاد بعضاً من العلاقات الضمنية مع إسرائيل. مع ذلك كان لبنان دولة ضعيفة، وضعيف بأكثر من بُعد.

أما الأمر الأهم، وعلى خلاف مصر، سوريا والأردن، فهو أن الجيش اللبناني لم يكن لديه القدرة على الحفاظ على إحتكار واقعي لإستخدام القوة داخل الدولة. فالجيش أظهر نفسه عاجزاً (وغير مستعد) عن السيطرة على العنف الداخلي عام 1958، وبأواخر الستينات، كانت قوته لا تزال محدودة بالمعنى المادي. وكانت سلطة الدولة محدودة أيضاً، بمعنى آخر كذلك. فسياسياً، بنت الحكومة اللبنانية سلطتها على أساس نظام معقد لتقاسم السلطة وعلى أساس الإجماع العام في أوساط المجتمعات الطائفية المختلفة، وبذلك، فقد كانت (الحكومة) محدودة القدرة على مواجهة التمرد الفلسطيني الشعبي (هادسون 1985؛ الخازن 2000). أما الأمر الأهم حتى، فهو أن ضعف الدولة اللبنانية كشفها وعرَّضها، بشكل قاس وعنيف وأكثر من أية دولة عربية أخرى، لضغط عربي من منطق مختلف. فالدول العربية جميعاً تعاني من شكل ما من أشكال اللإفتقار المؤسساتي للشرعية في منطقة يميل الناس فيها الى الإنتماء لتصنيفات لخانات أكثر من إنتمائهم للدولة – الوطن، كالعروبة أو الإسلام (بن-دور 1983). في كل الأحوال، وبسبب ضعف لبنان، كانت المشكلة أكثر حدة منها في أي بلد عربي آخر، واقع جعل الضغط (العربي) الخارجي أكثر فاعلية بكثير.

لذا، إن محاولات حكومة وجيش لبنان السيطرة على التمرد الفلسطيني، من أواخر الستينات وصولاً الى منتصف السبعينات خلال الحرب الأهلية، كانت فاشلة بشكل متكرر. فعندما بدأ المتمردون الفلسطينيون، في فترة ما بعد 1976، بإستخدام لبنان كأرضية لبدء عملياتهم التسللية والهجومية على إسرائيل، كانت الحكومة بطيئة في ردة فعلها. في كل الأحوال، في النهاية، وبعدما كثفت إسرائيل من هجماتها الإنتقامية، حاول الجيش اللبناني، لكنه فشل، مواجهة حرب العصابات الفلسطيينية في العام 1969. بالأحرى، لقد أدى إتحاد الضعف العسكري و(الأهم) الإفتقار للشرعية السياسية الداخلية والخارجية، الى ضغط مكثف أجبر الحكومة اللبنانية على توقيع إتفاق القاهرة مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. فالإتفاق، في حين أنه يقيِّد حرية عمل التمرد والتنسيق التشاوري مع السلطات، فإنه كرَّس، بشكل أساسي، وضع الإستقلال الذاتي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان وسمح لها بسيطرة كاملة تقريباً على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (خالدي 1979؛ برينن 1990؛ الخازن 2000).

أصبحت العلاقات بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر تأزماً عندما قرر التمرد الفلسطيني ، في أعقاب طردهم من الأردن في العام 1970، العمل من لبنان بصفته قاعدة ومركز قيادة له. وإنفجر هذا التوتر في العام 1973 على شكل صدامات عنيفة سقط فيها أكثر من مئة قتيل. أما النتائج، في كل الأحوال، فكانت مشابهة للأزمة السابقة: قاد الضغط المحلي والدولي الحكومة اللبنانية الى توقيع إتفاق آخر مع منظمة التحرير الفلسطينية، برتوكول ملكارت، الذي وضع مصطلحات أكثر تقييداً، بشكل بسيط، على وجود منظمة التحرير في لبنان، والتي لم تنفذ جدياً مطلقاً (ماك لورين 1984؛ برينن 1990). وخلال الحرب الأهلية وما أعقبها، فقد الجيش اللبناني ، بالطبع، أي مظهر من مظاهر السيطرة الخارجية بما يتعلق بإستخدام القوة في البلد: إذ كافحت الميليشيات المنافسة، وليس أقلها الميليشيات الفلسطينية، للسيطرة على الأرض وقاتلت لأجل البقاء – بقاءها وبقاء مجتمعاتها.

أما بما يتعلق بالإفتقار الى فرض قوة الحكومة، ، فإن حزب الله إختلف بشكل بارز عن منظمة التحرير الفلسطينية، على الأقل حتى العام 2000. ففي حين بدأت وظيفة منظمة التحرير السياسية / العسكرية في لبنان في حقبة زمنية مؤقتة وفي منطقة جغرافية خالية ومجردة من قوة مستعدة وقادرة على إحتكار إستخدام القوة، فإن ذلك لم يكن صحيحاً بالنسبة لحزب الله. فحزب الله، المدرَّب والممول من قبل إيران، تأسس في منطقة البقاع التي كان يسيطر عليها السوريون، في أعقاب الغزو الإسرائيلي. وكانت عملياته الرئيسة تتم في الجنوب اللبناني، حيث إسرائيل وميلشياها البديلة، جيش لبنان الجنوبي، كانتا تحتكران إستخدام القوة. وبذلك، تقع المنظمة في خانة منظمات التمرد التي ترعاها الدولة أكثر منها في خانة المنظمات المتمتعة بإفتقار دولة ضعيفة لفرض قوتها.

هذا الوضع كان ليتغير، في كل الأحوال، مع الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام2000. فالحكومة اللبنانية، المربكة و المتحيرة بمواجهة إنسحاب إسرائيلي أحادي سريع، صادرت مسؤوليتها السيادية بملأ فراغ السلطة في الجنوب. وقد تكشف الضعف العسكري والسياسي للدولة في لبنان، بوضوح، في هذا القرار. فقد عكس، من جهة، القدرة المحدودة للجيش اللبناني على السيطرة مادياً على الجنوب، وبطريقة أكثر جوهرية، عكس عجز الحكومة السياسي عن التوصل الى قرارات صعبة وتنفيذها من دون الحصول على إجماع كامل لكل شرائح المجتمع الهامة. لكن في النهاية، كان موقف بيروت يَحدَّد مسبقاً في دمشق. فقبل العام 2005 كانت سوريا متحكمة بشدة في كل قرار لبناني هام، وأملت مصالح سوريا إستمرارية تمرد حزب الله المعادي لإسرائيل. وبدلاً من تولي الجيش اللبناني السيطرة على الأرض التي أخلتها إسرائيل في الجنوب (بإنسجام كامل غير مفاجئ مع السياسة السورية)، تحمل حزب الله هذه المسؤولية.

أما الآن، فإن البيئة الإستراتيجية الجديدة لحزب الله هي بيئة سلطة الحكومة ليست ضعيفة فيها بل غير موجودة تماماً. بالواقع، لقد إحتكر حزب الله لنفسه شرعية إستخدام القوة في المنطقة. كانت حرية المناورة التامة هذه، بالطبع، مؤاتية لقدرة حزب الله على ترسيخ نفسه في الجنوب، عسكرياً وسياسياً. فالمنظمة، كما أصبح ظاهراً في حربها عام 2006 مع إسرائيل، إستفادت بالكامل من هذه الفرصة لتمتين قدراتها العسكرية، زيادة قدرتها على الإشتباك مع جيش الدفاع الإسرائيلي على الحدود وفي مزارع شبعا (مزارع شبعا منطقة متنازع عليها لم تنسحب منها إسرائيل في العام 2000. لقد أخذت إسرائيل المزارع من سوريا في حرب 1967، إلا أن لبنان أصر على أن المنطقة جزء لا يتجزأ من أرضه. أما موقف سوريا فملتبس وهي لم تسلّم بعد بصحة الكلام بأن المنطقة لبنانية)، وتجهيز نفسه لهجوم إسرائيلي مستقبلي (حريق 2004 برغمان 2007؛ نورتون 2007).

في كل الأحوال، إن غياب الدولة اللبنانية الكامل في الجنوب واليد الحرة الناتجة عن هذا الغياب التي تمتع بها حزب الله في المنطقة ما بين عامي 2000 و2006 كان له تأثير آخر. وبشكل مثير للسخرية، جعلت هذه الظروف حزب الله يتصرف، برغم أن ذلك كان بالمعنى المحدود، بمسؤولية كيان ذي سيادة. فحزب الله، الحساس دوماً تجاه الرأي العام والمشهد السياسي المنقسم للبنان، إهتم بشكل كبير بالحفاظ على النظام، منع الإنتقام اللا مقيَّد من سكان تعاونوا مع إسرائيل، وتجنب الإكراه الديني. أما الأمر الأهم أيضاً، فهو أن المنظمة كانت تتصرف كدولة أكثر منها كمنظمة تمرد في علاقاتها مع إسرائيل. ففي الوقت الذي ظل فيه حزب الله ناشطاً في مجال المواجهة مع جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن " قوانين اللعبة" الضمنية تطورت، والتي وفقاً لها تجنب حزب الله الشروع بعمليات واسعة خارج تخوم مزارع شبعا، بالإضافة الى إستهداف المواطنين الإسرائيليين. وذهب حزب الله بعيداً في مسألة منع الهجمات على حدود إسرائيل الشمالية من قبل منظمات فلسطينية، متخوفاً من إنتقام إسرائيلي ضد المدنيين الجنوبيين. بالمقابل، تجنبت إسرائيل عمليات قصف واسعة لقرى لبنان الجنوبية (سوبلمان 2004). وقد فكرت قيادة حزب الله بما يتعلق بمسألة الردع : لقد إهتموا بالإنتقام من إسرائيل إزاء سقوط كل ضحية من الضحايا في جنوب لبنان؛ مرة أخرى، صفة مميزة وبارزة للدول وليس لحركات التمرد. وعقب حرب 2006، إعترف حسن نصر الله، قائد حزب الله، بأنه كان ليتجنب الغارة التي أشعلت الحرب لو أنه أدرك بأن النتائج ستكون حرباً (فيلدمان 2006؛ نورتون 2007).

دعم السكان المحليين

إن دعماً قوياً في أوساط السكان المحليين هو، تقريباً، شرط ضروري لا غنى عنه لمنظمة تمرد. فكما هو مشهور عن ماو زيدونغ، " إن حرب العصابات يجب أن تتحرك وسط الناس كسمكة تسبح في البحر." فالحصول على دعم محلي كهذا لمنظمة حرب عصابات أو إرهاب هي مهمة أسهل بكثير في دولة ضعيفة منها في دولة قوية. فالدول الضعيفة ليست كذلك لأنها تفتقر الى القدرة على التحكم بإستخدام العنف أو الحكم بشكل فعال. إنها ضعيفة أيضاً لأنها عاجزة عن إنتاج مشروعية كافية لها كدولة وإنتماء كاف من جانب السكان لهذه الدولة. بمعنى آخر، إن الدول الضعيفة، بما يتجاوز حدودها الإدارية، غير قادرة على خلق مجتمع متجانس خارج سكانها (بوزان 19991؛ هولستي 1996). لذا، من الأرجح جداً أن يشعر سكان الدول الضعيفة بالإنتماء لفاعلين غير حكوميين يعملون ضد الدولة أو على الأقل متحَدِّين لسلطة الدولة.

هناك شكل محدد لهذه القاعدة العامة هي قضية السكان اللاجئين. فالدول الضعيفة تجد من الصعب عليها السيطرة على تدفق وسلوك العدد الكبير من اللاجئين الهاربين من حروب أهلية في بلدان مجاورة أو من الإضطهاد أكثر من نظيراتها القوية. فهؤلاء اللاجئون، خاصة عندما يكونوا مسلحين ومنظمين، قد يخلقون مراتع لتطوير مجموعات إرهابية أو حرب عصابات عابرة للحدود. فالدولة الضعيفة، في كلا الحالين، عاجزة عن تنظيم أنشطة اللاجئين والسيطرة عليها بشكل صحيح وغير مستعدة لدمجهم بصفتهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الوطني. (ليشر، 2005).

إن كلاً من شكليْ دعم السكان، ودعم المواطنين الأصليين ودعم اللاجئين، واضحين في الحالة اللبنانية. فتمرد منظمة التحرير الفلسطينية كان معتمداً على الدعم والمشاركة النشطة والفعالة للعدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين في البلد وعلى إحباطهم الناشئ عن عجزهم الإندماج في المجتمع اللبناني. أما حزب الله، من جهة أخرى، فيبني قوته على أساس إبعاد الشيعة عن الدولة اللبنانية.

نتيجة لحرب 1948 في إسرائيل / فلسطين، وجد ما بين 100000 و 150000 فلسطيني اللجوء في لبنان، وتركزوا، بشكل رئيس، في 14 مخيم (من دون الدخول في لغم الأسباب الوجدانية لفرار لاجئي عام 1948، من الحكمة والوعي الإفتراض بأن الطرد الإجباري والهروب بسبب الخوف البسيط إنضما لينتجا هذه المأساة الهائلة (للإضطلاع على وجهة نظر كهذه راجع كيميرلينغ و ميغدال، 2003). أما لبنان، بعلاقاته المجتمعية المعتمدة على أسس مشكوك بها وبنيته المؤسساتية الضعيفة، فبالكاد كان قادراً على دمج هذه الأعداد من اللاجئين في مجتمعه وحياته السياسية. إذ لم يتم إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق المواطنة اللبنانية أو الحق بالتصويت (كما حدث في الأردن) وواجهوا عدداً من القيود على قدرتهم بالإندماج في المجتمع اللبناني، النظام التعليمي، والقوة العاملة (بيرنن 1990؛ أبو الحسن 1998؛ الخازن 2000). لذا، وفي أواخر الستينات، وعندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تصبح ناشطة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كان تقبلها إيجابياً بشكل ساحق. وفي حين كسبت قضية النضال الفلسطيني الدعم النظري من غالبية اللبنانيين، خاصة من المسلمين، كانت المساعدة الفعالة للتمرد، والإستعداد لمكابدة رد الفعل الإنتقامي الإسرائيل قضية أخرى. فسلوك منظمة التحرير زاد في بعض الأحيان، أيضاً، من العدائية المحلية تجاه التمرد الفلسطيني (مع الترحيب الدافئ غالباً، ولو أنه كان قصير الحياة، الذي غالباً ما حُيَّ به الجيش الإسرائيلي في العام 1982 في مناطق كانت مسيطر عليها بحكم الأمر الواقع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الى حين حصول الغزو. راجع أفي- ران (1987)، آفي – ران (1997) بيرنن (1990)) . فواقع عدم وجود فئة سياسية لبنانية أو ميليشيا تفضل عودة نفس شكل وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بعد العام 1982 كان دلالة على مشاعر النفور هذه بين السكان المحليين (غير الفلسطينيين) والمنظمة (بيرنن 1989؛ بيرنن 1990). وبذلك، ومن دون الدعم الناشط للاجئين الفلسطينيين، الناشئ بمقدار لا بأس به عن عجز الدولة على التكيف مع حاجاتهم اليومية، فإن نشاط منظمة التحرير الفلسطينية ما كان، على الأقل، إلا ليكون أكثر إنضباطاً بكثير مع هذا الدعم.

لم يكن حزب الله أقل إعتماداً على دعم السكان المحليين، برغم أنه كسب ولاء شريحة مختلفة من الأهالي وإستخدمها بطرق مختلفة نوعاً ما. ففي حين كان حزب الله معتمداً على الدعم المادي لقوى خارجية (سيناقش هذا لاحقاً)، فإنه إعتمد، بشأن التجنيد، القواعد، والدعم السياسي، على شيعة لبنان. إن الشيعة اليوم هم المجتمع اللبناني الأكبر، لكنهم، تقليدياً، المجتمع الأفقر والأقل تمثيلاً سياسياً من المجتمعات الرئيسة الكبرى أيضاً. فالشيعة، الذين أقاموا بشكل رئيس في جبل عامل جنوب لبنان، سهل البقاع شرق لبنان وأحياء بيروت الغربية القذرة المكتظة (التي هرب إليها معظمهم من ردات الفعل الإنتقامية ضد

الجنوب)، كانوا، والى حد كبير، مستكينين وهامدين في المشهد السياسي حتى السبعينات. إن الفعالية السياسية للإمام موسى الصدر، و" حركة المحرومين"، التي أسسها، هدفت الى تغيير هذا التهميش، إلا أن نجاحها كان محدوداً بالوقت الذي ظهر فيه حزب الله على خارطة لبنان السياسية في الثمانينات. فالشيعة كانوا لا يزالون فقراء، مهمشين، ومبعدين، الى حد كبير، عن الدولة اللبنانية. وكان الشيعة أيضاً الشريحة السكانية التي عانت أكثر من غيرها من الردود الإنتقامية الإسرائيلية ضد الإرهاب الفلسطيني، حيث أنهم مقيمون على تماس الحدود الإسرائيلية مع لبنان. لذا، كانت الظروف ناضجة لترسيخ تمرد أممي قاعدته في الجنوب والبقاع ومحاربة الإحتلال الإسرائيلي، وإسرائيل بشكل أوسع.

في السنوات الأخيرة غير حزب الله من لهجة رسالته، مدركاً الحاجة لكسب الدعم بما بتخطى المجتمع الشيعي ليكون لديه فرصة نجاح داخل النظام السياسي اللبناني. بالرغم من هذا التغير، لا تزال المنظمة تعتمد بشدة على المجتمع الشيعي بصفته العامود الفقري لنشاطها، الذي منه تستمد قدرتها على القتال بفعالية ضد إسرائيل وتنافس، بفعالية، في المشهد السياسي اللبناني. وبذلك، فإن حزب الله يستخدم القرى والأحياء الشيعية كخان لنشاطه العسكري والسياسي، بصفتها المصدر الرئيس لدعمه السياسي (إنجازات حزب الله الانتخابية تأتي بغالبيتها الساحقة من مناطق الجنوب، البقاع، وبيروت الغربية ذات الغالبية الشيعية)، وكغطاء يحميه من الهجمات الإسرائيلية. بإختصار، لقد قام كل من حزب الله ومنظمة التحرير الفلسطينية بإستخدام مكثف لشيعة لبنان واللاجئين الفلسطينيين، على التوالي، بصفتهما البحر الذي يمارسان فيه سباحتهما المتمردة.

ضعف الدولة وإمداد الخدمات البديل

إن الظرف المؤاتي التالي الذي تقدمه الدول اضعيفة والفاشلة لمنظمات التمرد متصل بشكل وثيق جداً بدعم السكان، كما قدمنا آنفاً. إن إبعاد السكان المحليين عن الحكومة المركزية لا يعني، أتوماتيكياً، بأنها ستدعم المجموعات التي تعمل ضد الدولة أو بتجاهل للدولة. في كل الأحوال، إن واقع غياب الدولة، أو غيابها تقريباً، يعني بأن هناك فراغاً إدارياً ومؤسساتياً موجوداً بإمكان التمرد ملؤه. ولهذا السبب، بإمكان التمرد خلق قاعدة واسعة من الدعم الشعبي الحيوي ، كما ناقشنا آنفاً، لعمليات التمرد العسكرية. هذا الظرف مثير للإهتمام، خصوصاً، بسب تشعبه وإختلافه عن النشاط العملاني – العسكري الصرف للتمرد ولأنه نادراً ما دُرس. إذ إستخدم كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله، بدرجات مختلفة، هذه الفجوة في إمداد الخدمات الحكومية لإنتاج مؤسساتهما البديلة و كسب الدعم الشعبي لأنشطتهما القتالية وأهدافهما السياسية في نهاية الأمر. ولا حاجة للقول بأنه في حين أن إمداداً بديلاً للخدمات هو أمر فعال جداً في دول ضعيفة، فإنه غالباً ما يكون فائضاً عن الحاجة – ولذلك فإنه غير مفيد للتمرد – في دول قوية.

وكما أشرنا آنفاً، فإن الإمداد الخدماتي اللبناني، خاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمناطق الشيعية في بيروت الغربية، البقاع، والجنوب (خاصة بعد إندلاع الحرب الأهلية)، كان ضئيل الحجم. وبعد عام 1969 ملأت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الفراغ، على الأقل بمقدار ما كانت مخيمات اللاجئين تنطوي على هذا الفراغ. وأنشأت المنظمة شبكة خدمات، مثل توفير الكهرباء والمياه للمخيمات، الخدمة التي لم يكن بإمكان الحكومة توفيرها، أو لم تكن مهتمة بذلك. وبنى وشغل الصليب الأحمر الفلسطيني، برعاية ودعم من منظمة التحرير الفلسطينية، شبكة من المستشفيات هدفت الى خدمة حاجات الفلسطينيين، ولكنها عالجت اللبنانين أيضاً. فخلال الحرب الأهلية، وسَّعت منظمة التحرير خط العملية

هذا، و حملت على أكتافها، مع "الحركة الوطنية اللبنانية"، عبء تقديم الخدمات الأساسية في مناطق تقع تحت سيطرتها. لذا، فإن " الدولة ضمن الدولة" موجودة ليس فقط في المجال العسكري، وإنما في المجال الإجتماعي / الإقتصادي. وفي حين قد يتوقع امرء بأن الدعم الأساسي من قبل سكان المخيمات كان مقدماً لأهداف منظمة التحرير السياسية والعسكرية حتى قبل بدء أنشطتها الإجتماعية، فإن هذه الأنشطة زادت من دعم وولاء اللاجئين بما يتجاوز كثيراً هذه النقطة المذكورة سابقاً.

أما بالنسبة لحزب الله، فإن وظائفه الإجتماعية وتقديماته الخدماتية كانت منجزة بطريقة أكثر شمولية وتنظيماً. فشيعة لبنان، كما ناقشنا آنفاً، كانوا القطاع الأكثر إهمالاً وتهميشاً في الدولة. هذا الإهمال ينطبق أيضاً على خدمات الدولة. فلعقود بعد تأسيس الدولة اللبنانية، تقبل المجتمع الشيعي، الى حد كبير، تهميشه السياسي والإجتماعي، وتقبل الفقر الذي رافق هذا التهميش، كواقع حياة. في كل الأحوال، ومنذ النهضة السياسية للمجتمع في السبعينات، تغير هذا الوضع جذرياً. فاليوم هناك مؤسسات عديدة تقدم مروحة واسعة من الخدمات الإجتماعية والإقتصادية للمناطق التي يتمركز فيها الشيعة في الجنوب، البقاع، والجزء الغربي من بيروت. هذه المؤسسات تشمل تلك المتصلة بالإمام المختفي، موسى الصدر، وبحركة أمل. وهي تتضمن أيضاً سلسلة واسعة من المؤسسات المنسوبة لآية الله فضل الله، وهو رجل دين نافذ ومفكر إسلامي، والذي يُرجع إليه أحياناً على أنه القائد الروحي لحزب الله، لكنه في واقع الأمر لديه علاقة معقدة، وأحياناً متوترة، مع حزب الله.

إلا أن حزب الله هو، بالتأكيد، أحد أكبر مزودي الخدمات في المجتمع الشيعي، إن لم يكن أكبرها. فبعضاً من مروحة المؤسسات الواسعة المشغلة من قبل حزب الله ناشئة ، مباشرة، من عملياته العسكرية. وهذه تشمل، على سبيل المثال، " مؤسسة الشهيد"، التي توفر التقديمات لعائلات مقاتلي حزب الله المتوفين، " ومؤسسة الجرحى"، التي تساعد أولئك الذي جُرحوا في المعركة (سويلمان 2004). رغم ذلك فإن مدى الخدمات التي يوفرها حزب الله أوسع بكثير. فالخدمات تدير سلسلة كاملة من المدارس، المستشفيات، والمساجد وصولاً الى مبان وبنى تحتية؛ بدءاً من توفير مياه الشرب وصولاً لى مصارف القروض الصغيرة؛ من جمع النفايات الى البرامج التي تساعد المزارعين على إكتساب معرفة زراعية وتكنولوجيا أفضل. أما تمويل " دولة الرفاه البديلة" هذه فأساسه يتم، في جزء منه، من قبل مساهمين ومتطوعين، إلا أن جزءاً هاماً من التمويل يأتي من مصادر إيرانية (مسألة سيتم مناقشتها لاحقاً). (حريق 2004؛ نورتون 2007).

إن كون حزب الله يقوم بتوفير كل هذه الخدمات وينجز كل وظائفه الإجتماعية، بدلاً من الحكومة الغير موجودة، أكسبه، من دون شك، مقداراً كبيراً من الدعم، حتى من قبل أولئك الذين لم يكونوا بداية يميلون الى الإنتماء الى أهداف حزب الله السياسية والعسكرية. وبحسب كلمات لأغسطس نورتون (2007 : 112)، " من المستحيل تقدير الصلابة والولاء الشديدين اللتين تولدهما مجموعات شيعية حديثة، كحزب الله... إلا إذا فهم المرء بأن قوتها مستمدة من النسيج الإجتماعي القوي الذي نسجته على مدى سنوات." فحزب الله، بالطبع، كان قادراً على جمع قوته بإستخدامه الثغرات الضخمة (أو في بعض الحالات، الغياب الكامل) للدولة اللبنانية الضعيفة، خاصة في المناطق ذات الغالبية الشيعية.

ضعف الدولة وإستخدام البدائل (الوكلاء)

إن الدول الفاشلة والضعيفة هي هدف ممتاز لدول تتطلع للإستثمار في بدائل لها والتي تستخدم أساليب التمرد ضد أعدائها في الوقت الذي تعمل فيه من دولة أخرى (وبذلك، تخفض من مخاطر الرد الإنتقامي تجاهها). وفي حين أن إستخدام البدائل (الوكلاء) هو، عموماً، مكوِّن مكشوف جيداً من مكونات الحياة السياسية الدولية، فإن إستخدام البدائل في إحدى الدول (الضعيفة) من قبل دولة أخرى ضد دولة ثالثة لم تتم دراسته جيداً. مع ذلك هي ممارسة معروفة. فخلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة القوى التي إشتغلت ضد أنغولا من الحدود الزائيرية. وفي الثمانينات، ساعدت سوريا حزب العمال الكردستاني في العمل من الأراضي العراقية ضد الحكومة التركية.

إن المنطق الموجود بهذا النوع من الإستخدام للبدائل غير خاف على أحد. فضعف الدولة، من جهة، يجعل من تجنيد، تدريب، وتشغيل القوى البديلة مهمة أسهل. إذ أن الدولة الضعيفة، والفاشلة بالتأكيد، هي، وببساطة، دولة غير فعالة للغاية مؤسساتياً لمنع حصول ممارسة من هذا النوع. إضافة لذلك، إن إفتقار الدولة للشرعية قد ينتهي بتجنيد أسهل للقوى البديلة، كما ناقشنا آنفاً، في خلق بيئة أكثر قابلية للتمرد. ومن جهة أخرى، إن إستخدام البدائل يمكن أن يتسبب بكلفة أدنى، حيث من غير المرجح كثيراً أن يكون إنتقام الدولة الهدف موجهاً ضد مصدر التمرد، بل ضد القاعدة المادية التي يأتي منها التمرد – الدولة الضعيفة. وقد لعبت هذه الإعتبارات دوراً رئيساً في التورط الغير مباشر لدول عديدة في الحياة السياسية اللبنانية منذ إستقلال البلد، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله (بالطبع ، كان هناك ممنظمات وميليشيات أخرى مدعومة من مجموعات خارجية وأحياناً كانت تعمل، بشكل واضح، كبدائل لهذه الدول، كما هو الحال في جيش لبنان الجنوبي المدعوم إسرائيلياً. في كل الأحوال، إن نقاش الديناميكية البديلة في هذه الحالة يتجاوز نطاق عمل هذه الورقة، حيث أن جيش لبنان الجنوبي لم يعمل كمنظمة تمرد أممية وإنما كميليشيا محلية) .

وفي حين أن منظمة التحرير الفلسطينية، ككل، ليست قوة بديلة، وكونها حافظت دوماً على درجة عالية من الإستقلال الذاتي، فقد إستخدمت سوريا بعض فصائل المنظمة، تحديداً " الصاعقة"، كبديلها المباشر. إن تورط سوريا المباشر في لبنان منذ العام 1976، سمح لها بمقدار هام من النفوذ ضد سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، الذي إستخدمته سوريا لتعزيز مصالحها الخاصة. فقد شجعت، من جهة، نشاط التمرد ضد إسرائيل لكنها، من جهة أخرى، غالباً ما حاولت الحد من نشاط كهذا أو تقييده عندما لم يكن الجو الدولي مؤاتياً لنشاط من هذا النوع بحيث يفضي الى خلق مكاسب لدمشق. فالصاعقة، منظمة التمرد الموالية لسوريا التي كانت مشمولة في بنية منظمة التحرير الفلسطينية، وفرت أداة نفوذ مباشر أكبر. وفي ذروة قوتها في أواخر السبعينات، كانت المنظمة تعد بضعة آلاف من المقاتلين، وفرضت تأثيراً هاماً، برغم إختلافه، على هيئات صنع القرار المركزية لمنظمة التحرير. بالإجمال، كان التأثير السوري على منظمة التحرير، معززاً، بالتأكيد، بسبب ضعف الدولة اللبنانية، حيث كان بإمكان سوريا التدخل مباشرة في المساعدة على حفظ مصالحها. هذا النفوذ، في كل الأحوال، كان محدوداً بسبب التوجه الخاص لمنظمة التحرير الفلسطينية لجهة الإستقلال الذاتي وعدم إستعدادها للإذعان للإملاءات السورية. وبالنتيجة، إصطدمت سوريا مع منظمة التحرير في لبنان عدة مرات، وأكثرها لفتاً للإهتمام الصدام في عامي 1976 و1983 (وينبرغر 1986؛ بيرنن 1990).

أما علاقات حزب الله مع قوى خارجية فكانت أكثر أهمية وعمقاً ودواماً بكثير. فمنذ بداياتها في أوائل الثمانينات، حافظت المنظمة على علاقات إيديولوجية، مالية، وعملانية متينة ووثيقة مع إيران، بالإضافة

الى تحالف إستراتيجي مع سوريا. فشيعة لبنان كان لهم على الدوام صلة قرابة وألفة مع نظرائهم في إيران. وعلى إمتداد التفاعل في المدارس الدينية للنجف وكربلاء في العراق وقم في إيران، تم ترسيخ نوع من المجتمع المعرفي خلال السبعينات، الذي ضم كبار رجال الدين من كلا البلدين. فالإمام موسى الصدر، الإيراني المولد (من عائلة أصلها لبناني) أصبح في السبعينات القوة التي تقف خلف نهضة المجتمع الشيعي في لبنان. وفي حين حافظ الصدر على علاقات جيدة مع الحركة الثورية الإيرانية، برئاسة آية الله الخميني، فإنه كان مستقلاً في سياساته وأعماله. وبعد الثورة الإيرانية، حاولت إيران كسب السيطرة على قرارات حركة أمل، الحزب الذي تطور خارج حركة المحرومين التي أسسها الصدر. في كل الأحوال، وما أن فشلت هذه المحاولة، حتى كانت إيران قوة رئيسة في تأسيس جسم لبناني شيعي آخر مماثل بشكل وثيق أكثر لرؤيتها الإيديولوجية الراديكالية للإسلام وفي موقع يكون لديها فيه نفوذ سياسي أكبر: حزب الله. وكانت دوافع التحرك الإيراني واضحة: ففي حين أعلنت الثورة الإيرانية بأن الولايات المتحدة (" الشيطان الأكبر") وإسرائيل (" الشيطان الأصغر") هما أسوأ أعدائها، لم يكن لديها سوى فرصاً قليلة ثمينة للتماس المباشر مع هذين العدوين. ووفر لبنان فرصاً من هذا النوع تماماً : فبعد الغزو الإسرائيلي عام 1982، تواجدت هناك جبهة تمكنت من خلالها بدائل إيران من مواجهة إسرائيل مباشرة، والقيام بذلك على أرضية مؤاتية نسبياً، على الأقل بما يتعلق بالشرعية الخارجية. أما وجود المارينز الأميركي المشروط في بيروت فقد كان فرصة أيضاً للإشتباك مع الأميركيين (شابيرا 2000؛ فولر 2006-2007).

أكثر من هذا حتى، كان لبنان مكاناً ممتازاً لتوسيع المصالح الإيرانية: فلم يكن لبنان يحوي مجتمعاً شيعياً كبيراً ومضطهداً فقط؛ بل كان أيضاً دولة ضعيفة. وفي وقت حدوث الثورة الإيرانية، كانت الحرب الأهلية قد إنتهت رسمياً، لكن كان الطريق لا يزال طويلاً أمام البلد ليعود الى طبيعته. فالحكومة اللبنانية لم يكن لها رأي كبير بما حدث في البلد، والميليشيات المنافسة كانت لا تزال تملي على البلد قسم كبير من الأجندة السياسية، رغم أن سوريا كان لها رأي رئيس في تلك الأجندة (هناك ما هو أكثر حول هذه النقطة لاحقاً)، وبذلك، فقد سهل ضعف الدولة وجود إختراق سهل من قبل قوى أجنبية وتأثيرها على الميليشيات المحلية، الحركات، والأحزاب.

وقد أنشأت فرقة عسكرية من الحرس الثوري الإيراني مرافق التدريب الأولى لحزب الله في سهل البقاع اللبناني، وأصبح الحرس الثوري منذ ذلك الحين مسؤولاً عن تدريب الميليشيا، وكذلك عن زرع العقيدة الدينية والسياسية فيها. وتقدم إيران جزءاً أساسياً من الدعم المالي لحزب الله (برغم أن المنظمة طورت بعض المصادر المستقلة على مدى السنوات). وتقدر الحكومة الأميركية المساعدات المالية الإيرانية لحزب الله بعشرات ملايين الدولارات سنوياً، وهي مساعدة مقسمة بين النشاط العسكري للمنظمة وخدماتها الإجتماعية والمجتمعية. ولا تزال الأسلحة الإيرانية تشكل الكتلة الضخمة من ترسانة حزب الله. أما على المستوى العملاني، وفي حين أن إيران لا تسيطر على العمليات العسكرية لحزب الله، فإن هناك معلومات وافرة عن التعاون والتنسيق بين حزب الله ومجموعة الإستخبارات والحرس الثوري (شابيرا 2000؛ سوبلمان 2004؛ بيمان 2005؛ راستروب 2006؛ فولر 2006 – 2007).

هل بالإمكان إعتبار حزب الله بمثابة بديل إيراني؟ برغم المساعدات والتعاون الإيديولوجي، المالي، والعسكري، لا يأخذ حزب الله أوامره من طهران، وهذا واضح فالمنظمة لديها أجندتها الخاصة، والتي تشمل إعتبارات الحياة السياسية اللبنانية المحلية التي تتشعب وتتمايز عن تلك التي لحليفها الإيراني. مع ذلك فالأمر ذو دلالة كون حزب الله، حتى موت الخميني، لم يكن قد إنتخب قائداً له، حيث أن السلطة العليا

هي في يد آية الله الإيراني.وفي حين أن حزب الله قد قطع شوطاً كبيراً منذ ذلك الحين، فإن إيران ما كانت لتنفق الموارد الكثيرة لو أن المنظمة اللبنانية لم تساعد بشكل أساسي وحقيقي المصالح الإيرانية. فطهران لا تزال ممسكة بسيطرة لا بأس بها، إن لم يكن بقيادة مباشرة، على أجندة حزب الله، سياسات المنظمة، وحتى توقيت أعمالها الهجومية (شابيرا 2000؛ بايمن 2005؛ فولر 2006- 2007). لذا، ورغم أن العلاقات ليست كتلك التي لبديل كلاسيكي، فإن ترسيخ حزب الله وصعود نجمه أعطى إيران نفوذاً مطموعاً به جداً في لبنان، ونفوذاً ساعد عليه، بالتأكيد، ضعف تلك الدولة.

كانت علاقات حزب الله مع سوريا مقيدة ومحددة أكثر بكثير. فسوريا لا تقاسم حزب الله قناعاته الإيديولوجية ولا صلته الدينية، كما يفعل الإيرانيون (رغم أن بعض الصلات الدينية بين الطائفة الحاكمة العلوية في سوريا والشيعة موجودة بالفعل، وقد أبعدت، بالتأكيد، الإيديولوجية العلمانية لحزب البعث وسياسات سوريا القاسية ضد القوى الإسلامية داخل سوريا الفريقين عن بعضهما) . مع ذلك، كان دور سوريا حاسماً بالنسبة لتطور حزب الله وقوته المتواصلة المثابرة. فمنذ الحرب الإيرانية – العراقية، وسوريا الحليف الأهم لإيران في العالم العربي، وقد ساعد هذا التحالف على تسهيل التقبل والتعاون السوريين مع مسألة تورط الحرس الثوري الإيراني في تدريب، تسليح، وتمويل حزب الله في لبنان منذ الثمانينات، برغم العلاقات المتأزمة بعض الأحيان بين حزب اللله والدولة العلمانية. ومع حصول سوريا على الهيمنة على لبنان في العام 1990، فقد تغيرت طبيعة العلاقات. لقد أصبح حزب الله قيمة إستراتيجية ثمينة لسوريا في علاقاتها مع إسرائيل والغرب؛ بمعنى آخر، لقد أصبح عربة بإمكان سوريا من خلالها فرض ضغوط عسكرية مستمرة على إسرائيل كي تقنع الأخيرة بالتخلي عن مرتفعات الجولان السورية مقابل السلام والتعاون. إن موقفاً حساساً من هذا النوع يتطلب من سوريا، كثيراً أو قليلاً، السيطرة على عمل حزب الله وتراخيه، خاصة توقيت الهجمات وشدتها. أما حزب الله، من جهة، فكان معتمداً على الدعم السوري المستمر بحقها في أن تكون المنظمة الوحيدة المستثناة من حظر إتفاق الطائف، الذي رعته سوريا، للميليشيات المسلحة. إضافة لذلك، كانت سوريا لا تزال تعمل، بالطبع، كقناة حافظ من خلالها السلاح، المال، والمستشارين الإيرانيين على تقوية حزب الله وتعزيزه (شابيرا 2000؛ سوبلمان 2004؛ الحُكيِّم 2007).

إن الميزة الإستراتيجية (بدلاً من الإيديولوجية) والطبيعة المزدوجة المتناقضة للعلاقات بين سوريا وحزب الله يتم الكشف عنها في 3 قرارات حاسمة واجهها حزب الله في السنوات القليلة الماضية. وقد أتى المفصل الأول في أيار 2000، ما أن إنسحبت إسرائيل أحادياً من جنوب لبنان. ظاهرياً، وبما أن إنهاء الإحتلال الإسرائيلي كان الهدف المعلن الذي كان حزب الله يحارب لأجله،فقد كان بإمكان المرء أن يتوقع من المنظمة أن تعلن النصر، تلقي سلاحها وتصبح حزباً سياسياً غير مسلح. مع ذلك، إختار حزب الله الإستمرار " بمقاومته" عن طريق سيطرته الكاملة على جنوب لبنان، ومتابعة صداماته الدورية مع القوات الإسرائيلية. وفي حين أن هذا القرار لا معنى كبير له من وجهة نظر مصلحة الدولة اللبنانية، فإن هذه الدولة كانت ضعيفة جداً و مدينة بالفضل جداً للمصالح السورية لتقاوم تحركاً كهذا لحزب الله. أما سياسة حزب الله ، في كل الأحوال، فلها مغزى كبير، سواء من منظوره كقوة سياسية في الحياة السياسية اللبنانية أومن المنظور السوري. أما بالنسبة لحزب الله، فقد كانت مقاومة إسرائيل سبب وجوده. فهذه المقاومة أعطت حزب الله الشرعية، الشعبية، ومبرراً للبقاء مسلحاً بعد نزع سلاح كل الميليشيات الأخرى. إن إعلان النصر النهائي ما كان إلا ليعني التخلي عن هذه المكاسب والدخول الى ميدان اللعب مع أفرقاء سياسيين لبنانيين، وهو تحرك من غير المرجح أن يفيد فرص وخيارات حزب الله السياسية على الأمد الطويل. إلا أن الإستمرار بالمقاومة كان ليخدم، أيضاً، هدفاً سورياً، حيث أنها لن تفقد رافعتها للدفع بإتجاه

إعادة إسرائيل لمرتفعات الجولان (الذي كان، بالطبع، جزءاً هاماً من حسابات إسرائيل في إعلان الإنسحاب) . لذا، إن إستمرار النزاع المسلح كان مفيداً، بشكل متبادل، لحزب الله وسوريا (الحُكيِّم 2007).

من جهة أخرى، إن قرار حزب الله الثاني الأساسي - تركيز نضاله على منطقة مزارع شبعا- هو بحكم الضرورة معضلة من وجهة النظر السورية. فالمزارع، وهي منطقة صغيرة من الأرض متنازع عليها بين سوريا ولبنان، إحتلتها إسرائيل في العام 1967، بالكاد تخدم كنقطة إتفاق مركزية بين لبنان وسوريا. مع ذلك، إختار حزب الله أن يجعل هذه المنطقة السمة الأكثر بروزاً لقتاله المستمر ضد إسرائيل. أما القرار الحاسم الثالث فجاء في العام 2005، عندما وصل الضغط على سوريا الى ذروته كي تسحب قواتها من لبنان وتوقف التدخل في الشؤون الداخلية لهذا الأخير. عندها إختار حزب الله الوقوف بقوة خلف راعيه الأجنبي وتنظيم تظاهرات ضخمة لصالح الوجود السوري المستمر، برغم المخاطرة السياسية بالظهور بأنه يتصرف ويعمل مع قوة خارجية ضد سيادة لبنان (الحُكيِّم 2007).

لقد بدَّلت التغيرات التي حدثت في القيادة السورية بعد موت حافظ الأسد، الإنسحاب السوري عام 2005 من لبنان، وحرب 2006 مع إسرائيل، بشكل هام العلاقات الإستراتيجية لحزب الله وسوريا. ففي حين ظل التحالف موجوداً، فإن حزب الله اليوم منظمة أكثر إستقلالية بكثير وأقل إعتماداً. فمن نواحي عديدة، ليست سوريا بأقل حاجة لحزب الله مما هو في حاجة لها : " سوريا اليوم أكثر موالاة لحزب الله من موالاة حزب الله لسوريا" (الحُكيِّم 2007). مع ذلك، إن نظرة واسعة الى علاقاتهما على إمتداد وجود هذه العلاقات يكشف عن مدى قدرة سوريا وإيران على إستخدام منظمة التمرد للدفع قدماً بأجندتهما الخاصة في لبنان. لقد كانتا قادرتين على القيام بذلك أولاً، وقبل كل شيئ، بسبب ضعف لبنان كدولة.

ضعف الدولة، الصراع الأهلي والتمرد

إن جميع حالات فشل الدولة، تقريباً، مرتبطة بحرب أهلية، أو على الأقل، بمستوى عال من العنف الداخلي، وغالباً ما يكون العنف الداخلي من هذا النوع بمثابة المغناطيس الذي يجذب التمرد الأممي. ورغم أن بعض الباحثين يعتبرون العنف الداخلي بمثابة مؤشر لفشل الدولة، فإنه غالباً ما يكون نتيجة لفشل من هذا النوع. فنادراً ما تسقط دولة قوية في حرب أهلية. فضعف الدولة غالباً ما ينتهي بصراع داخلي بسبب الإفتقار لحكم القانون، ما يرفع المخاوف الأمنية والسلوكيات الضارية (قصفير 2004؛ آتزيلي 2006 – 227؛ بوسن 1993؛ فيرون 1998؛ لايك 1996).

تمثل الصراعات الأهلية، بدورها، حوافز قوية للأفرقاء لدعوة منظمات التمرد الأممية للتورط. فعندما تكون مجموعة إثنية، حزب أو أي مشارك آخر في الصراع الداخلي، تقاتل لأجل البقاء، فمن غير المرجح أن تكون حكيمة وحذرة بشأن إختيارها لحلفائها. فمن إستطاع المساعدة بالسلاح، التدريب، التمويل، أو الدعم السياسي، عادة ما يكون مرحباً به وتتم مساعدته. إن وضعاً كهذا يعتبر ناضجاً للإستغلال من قبل التمرد الأممي. وبصرف النظر عما إذا كان السكان المحليون يدعمون أجندة التمرد أم لا، فمن المرجح أن يكونوا مستعدين لشبك الأيادي مع التمرد إذا ما كان بقاؤهم السياسي والجسدي يعتمد على التمرد. وبذلك، فإن عدداً من الجماعات الإثنية في شرق الكونغو، على سبيل المثال، كانوا مسرورين لتلقي المساعدة من Interahamwe الراوندية ضد أخصامهم المحليين، رغم أن تحالفاً كهذا كان يحتم الدعم لغزوات الأخيرة

العابرة للحدود الى داخل راوندا (آتزيلي 2006- 2007؛ ليشر 2005)، كما رحب العراقيون السُنة بمساعدات القاعدة من الموارد والقوة البشرية، رغم أنهم، في الغالب، لم يكونوا يقاسمون المنظمة أجندتها الإسلامية الأصولية الراديكالية.

وفي حين كانت الحرب الأهلية في لبنان ملاذاً لعدد من المنظمات اليسارية والإرهابية الراديكالية وبأن عدداً منها أسس معسكرات تدريب ومراكز قيادات في المناطق التي تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية، فإن تأثير الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية كان أكثر تعقيداً من المنطق المباشر المحدد آنفاً. فقدرات منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية والتنظيمية، على وجه التأكيد، كانت ضرورية بشدة، حيث أنها تزود الحركة الوطنية اللبنانية والمسلمين السنة، عموماً، بقوة هي بخلاف ذلك، تفتقرها.

مع ذلك، كان دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب أكثر بكثير من حليف مناسب وملائم. لسبب واحد، أن الحرب الأهلية لم تخلق قوة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. فالمنظمة، كما ظهر آنفاً، كانت متخندقة جيداً في الدولة في بداية الحرب في العام 1975. علاوة على ذلك، كانت الحرب، بدرجة هامة، نتيجة لقوة منظمة التحرير، التي إستقطبت المجتمع اللبناني وأكدت على التوجهات المتناقضة للمجتمعات المختلفة. فمنظمة التحرير الفلسطينية عملت، من جهة، كتهديد خارجي قام بتوجيه المجتمع الماروني المقسم المعاكس، ومن جهة أخرى، كغراء أمسك التحالف السني، الشيعي، والدرزي المختلفين جذرياً عن بعضهم معاً. فبمعنى من المعاني، " على ضفتي المسلمين – اليساريين لنهر الطائفية اللبناني، كانت منظمة التحرير الفلسطينية الماء الذي أفاض النهر وفصل الجسور التي تربط ضفتي النهر. وكان المخرج المشترك الذي تتقاسمه المؤسسة السياسية الإسلامية، القيادة الدينية واليسارهو الدعم غير المشروط للمقاومة الفلسطينية." (الخازن 2000: 363). أما تأثير هذه الضربة والنفوذ السياسي، المتحد مع واقع الجبروت العسكري للفلسطينيين الذي ألقى بظلاله على ذاك الذي لحلفائهم اللبنانيين، فهو أنه سرعان ما خلق وضعاً أصبحت فيه منظمة التحرير، خاصة فتح، أكثر بكثير من مجرد حليف يساعد الحركة الوطنية اللبنانية في الحرب الأهلية؛ لقد أصبحت القائد " الواقعي" لمعسكرهذه الحركة (الخازن 2000).

مع تأسيسه في أوائل الثمانينات، لم يكن حزب الله موجوداً، بالطبع، خلال الحرب الأهلية اللبنانية عامي 1975 – 1976. مع ذلك، وحيث أن نهاية الحرب الأهلية "الرسمية" لم تضع نهاية للقتال الداخلي، وحيث أن القتال إستمر بالإندلاع من فترة لأخرى حتى العام 1989، لا يزال من القيِّم ملاحظة علاقات المنظمة بالإقتتال الداخلي. فحزب الله، ككل، كان أقل تورطاً بكثير في العنف اللبناني الداخلي من منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه عنما تورط، كان الأمر لصالحه أكثر من كونه كحليف لفئات أخرى. وخلال السنوات التشكلية الأولى للمنظمة، إصطدم حزب الله مع القوات اللبنانية، وهي ميليشيا مارونية، ولاحقاً مع حركة أمل المنافسة له. في كل الأحوال، وبعد إتفاق الطائف عام 1989، وجه حزب الله معظم حنقه وغضبه بإتجاه الجنوب ضد إسرائيل وحليفها اللبناني، جيش لبنان الجنوبي. لذا، لم تلعب ديناميكيات الحرب الأهلية التي جعلت التحالفات مع منظمات أممية تصعد وتبرز، دوراً كبيراً في حالة حزب الله.

الإستنتاجات

إن التمرد الأممي، الذي يضم منظمات الإرهاب وحرب العصابات، بإمكانها أن تنمو بقوة وتزدهر في دول ضعيفة. أما أسباب ذلك فتتخطى بكثير ما هو معترف به وشائع حول الإفتقار للسياسة والتنظيم و " فراغ السلطة". إضافة لهذه الأسباب، ينمو التمرد بقوة عل دعم السكان المحليين، الفرص للعمل كمقدم خدمات بديل، السهولة النسبية الموجودة أمام بلدان أجنبية لدعم البدائل، والطلب المتنامي على التسلح، المقاتلين، والتمويل التي تخلقها الصراعات الأهلية. كل هذه العوامل هي عوامل مضخمة في الدول الضعيفة والفاشلة.

في حالة لبنان، إستفادت منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله كثيراً جداً من معظم هذه الظروف. فكلاهما إعتمد على دعم السكان المحليين (اللا جئون الفلسطينيون والشيعة، على التوالي)، الذي كان متوفراً طوعاً مع غياب الإنتماء للدولة. وقام كلاهما بتزويد مجتمعاتهما الخاصة بالخدمات، واقع عزز قاعدة الدعم لديهما بشكل كبير. وكلاهما عمل، الى حد ما، كقنوات تمكنت من خلالها قوى خارجية من تعزيز مصالحها في لبنان وبما يتعلق بإسرائيل، رغم أن مصطلح "بديل" هو مصطلح مبالغ فيه نوعاً ما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله في حقبة ما بعد الخميني. أما العامل الأخير، فرص التحالفات والحاجة للدعم العسكري والمادي، فينطبق في الغالب على منظمة التحرير، التي إستخدمت الحرب الأهلية اللبنانية كعربة لتحقيق موقع قوة بارز داخل الدولة و، إمتداداً، لتحقيق موقع قوة ضد إسرائيل.

ليست جميع الدول الضعيفة مرشحة أتوماتيكياً لإستضافة منظمات حرب اعصابات أو إرهاب أممي، بالطبع. فتلك التي تتقاسم حدوداً مع دول لديها صراعات مستمرة مع جماعات من هذا النوع هي أكثر عرضة من تلك التي لا تتقاسم حدوداً كهذه مع غيرها. مع ذلك، وبما أن الصراعات بين الدول والجماعات المسلحة ليست بالأمر الغير مألوف في العالم النامي، وبما أن ضعف الدولة لا يزال يميز قسم كبير من هذا العالم، فإن الفرص المتوفرة أمام حركات التمرد الأممية كبيرة وواسعة. إن معرفة وضع كهذا ليس كافياً بالطبع للتقليل من العواقب الخطيرة التي قد تنتج من هذا الوضع، لكنها الخطوة الأولى.